

النظام السياسي العراقي وإشكالية ضعف الشرعية: تراجع متوقع في نسبة المشاركة في انتخابات مجالس المحافظات

بواسطة هيووا عبد الله حسين (ar/experts/hywa-bd-allh-hsyn/)

ديسمبر
متوفر أيضًا باللغات:

(English (/policy-analysis/iraqi-political-systems-legitimacy-problem-low-expected-turnout-provincial

عن المؤلفين



هيووا عبد الله حسين (ar/experts/hywa-bd-allh-hsyn/)

هيووا عبد الله حسين هو صحفي كردي عراقي وخريج برنامج زمالة قادة العراق (المسار السياسي) من معهد الدراسات الإقليمية والدولية (IRIS).



تحليل موجز

يشير الإقبال المنخفض المتوقع للناخبين في أول انتخابات لمجالس المحافظات في العراق منذ عقد من الزمن إلى غياب الثقة الشعبية في النظام السياسي في البلاد

يستعد العراقيون للمشاركة في انتخابات مجالس المحافظات المقرر عقدها في 18 ديسمبر/كانون الأول المقبل وفقًا للدستور العراقي تحظى مجالس المحافظات بصلاحيات تشريعية وتنفيذية كبيرة فهي لا تخضع لسيطرة أو إشراف الوزارات المختلفة كما تتمتع بنظام مالي مستقل وصلاحيات وضع ميزانيات العديد من القطاعات مثل التعليم والصحة وتمتلك مجالس المحافظات السند القانوني لتنصيب أو إقالة المحافظ كما تتولى الرقابة على الدوائر المرتبطة بوزارات مركزية ومتابعة أداء مدراءها وكوادرها

تعتبر هذه الانتخابات المحلية الأولى التي تعقد منذ أكثر من عقد ومع ذلك تشير بعض الاتجاهات في الانتخابات الوطنية السابقة إلى أن نسبة مشاركة الناخبين ستكون أقل بكثير مقارنة بما كانت عليه في السنوات السابقة ففي حين بلغت نسبة المشاركة في أول انتخابات عراقية أجريت في عام 2005 لاختيار أعضاء مجلس النواب 80% تراجعت نسبة المشاركة بشكل ملحوظ في انتخابات 2021 لتصل إلى 41%. ونتيجة التعليمات الواردة (<https://ihec.iq/28767/2023/12>) من مفوضية الانتخابات بخصوص ضرورة استخدام البايومترية للمشاركة في الانتخابات علاوة على المقاطعة الشعبية فمن المتوقع أن تتراجع نسبة المشاركة في انتخابات مجالس المحافظات المقرر عقدها في كانون الأول 2023 أقل من 21%.

<https://www.alsumaria.tv/news/provincial-elections-2023/475783/%D9%83%D8%B4%D9%81-%D9%85%D8%A8%D9%83%D8%B1-%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-21-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%82%D8%B7-%D8%B3%D9%8A%D8%AF%D9%84%D9%88%D9%86-%D8%A8%D8%A3%D8%B5%D9%88%D8%A7%D8%AA%D9%87%D9%85>

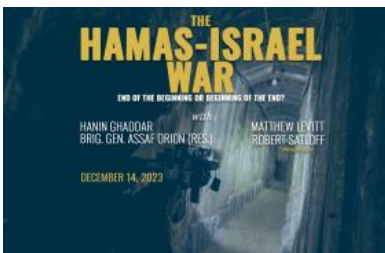
وتعكس تلك النسبة المتدنية المتوقعة للانتخابات القادمة الرفض الشعبي للنظام السياسي العراقي الذي يعاني حاليًا من أزمة شرعية وغياب قوى المعارضة الحقيقية لمنافسة الأحزاب السلطة خاصة بعد مقاطعة تيار الصدري وبعض الأحزاب المدنية فضلًا عن ضعف الأمل بالتغيير وتشكيك الناخب بعدم مشروعية الانتخابات واتهام مفوضية الانتخابات بالخضوع لتأثير الأحزاب السياسية والتلاعب بنتائج الانتخابات لمصلحة الأحزاب الحاكمة وغياب الدور الرقابي في المؤسسات المنتخبة مثل البرلمان ومجالس المحافظات وعدم تطبيق قوانينهم من قبل سلطة التنفيذية

هناك أيضًا إشكاليات قانونية تتعلق بعملية التصويت يمكن أن تؤدي بشكل كبير إلى تراجع نسب التصويت في انتخابات مجالس المحافظات المقرر عقدها في 18 كانون الأول المقبل وفقًا لمفوضية الانتخابات هناك أكثر من 23 مليون مواطن أسمائهم مدرجة في قائمة الناخبين لكن فقط 60% منهم تلقى البطاقة البايومترية (<https://ihec.iq/28767/2023/12>) وقانونياً يحق لهم الإدلاء بأصواتهم أي أن هناك أكثر من تسعة مليون (40%) فقدوا حقهم في التصويت قبل بدء العملية الانتخابية وفي السياق نفسه صرح المستشار رئيس الجمهورية العراقية والخبير في شؤون الانتخابات هالوري توفيق (<https://www.facebook.com/Rudaw.net/videos/1494450331406456>) أن "بحسب تعليمات مفوضية الانتخابات أي مواطن لا يملك البطاقة البايومترية لا يمكنه المشاركة في الانتخابات" وأوضح أن "غياب التيار الصدري والأحزاب المدنية المنسحبة سيكون سبب آخر في ضعف نسبة المشاركة في الاستحقاقات

ومن ناحية أخرى تحاول الحكومة جاهدة من خلال مؤسساتها التنفيذية في 15 محافظة من أصل 18 (محافظات ثلاث ضمن إقليم كردستان غير مشمولة بالانتخابات) تعزيز نسبة المشاركة من خلال دعم مفوضية الانتخابات للقيام بمهامها وتوفير كل متطلبات العملية الانتخابية بما يضمن انتخابات عادلة ونزيهة وشفافة كما تؤكد على تطبيق النظام الفيدرالي الذي سيمتدح سلطات واسعة للحكومات المحافظات بالإضافة إلى ذلك أنفقت الأحزاب الحاكمة كل ما لديها من أموال وطاقات لرفع مستوى المشاركة في انتخابات مجالس المحافظات

وعلى الجانب الأخر اعتمدت برامج الأحزاب الانتخابية عدة إصلاحات جوهرية تضمنت:

- القضاء على الفقر حيث أفادت تقارير
- وزارة التخطيط العراقية أن 25% (11 مليون شخص) كانوا يعيشون تحت خط الفقر في العراق في عام 2022.
- استثناء الطبقة الفقيرة من الضرائب
- إقرار قانون جديد للضمان الاجتماعي (https://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_882430/lang--en/index.htm) يحل محل قانون الضمان الاجتماعي العراقي لعام 1971 وسن العديد من الإصلاحات تتعلق بالضمان الاجتماعي للأفراد العاملين في القطاع الخاص
- تحديد الجهات وتشخيص الأفراد من قتلة المتظاهرين السلميين خلال تظاهرات تشرين 2019.
- الكشف عن مصير المفقودين والعمل على الخروج بمشروعات قوانين تتناول الاختفاء القسري في العراق وذلك استجابة للتقارير التي بلغ عددها نحو 12000 تقرير حول أشخاص مفقودين على مدى السنوات الست الماضية
- استيعاب الشباب في مفاصل الدولة
- تعهدت الأحزاب السياسية على العمل على محاسبة الفاسدين ومحاربة الفساد وتطوير البنية التحتية في المحافظات المتلكئة ودعم القطاع السياحي والزراعي ومكافحة التصحر
- ورغم أن هذه المقترحات تبدو جيدة على الورق إلا أن الواقع يشير إلى أن الناخبين العراقيين قد سمعوا هذه الوعود بالإصلاح من قبل خلال الاستحقاقات الانتخابية السابقة والتي لم يتم تطبيقها على أرض الواقع في نهاية المطاف لذلك من غير المتوقع أن تشكل تلك الوعود مصدر جذب للناخبين بحيث تدفعهم للذهاب إلى صناديق الاقتراع
- أن انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات سيؤدي بالضرورة إلى بروز مشاكل تتعلق بشرعية الحكومات المحلية خاصة أن الحكومة العراقية لا تزال تعاني من نفس الأزمة في هذه الحالة عندما تتأكل الشرعية يلجأ المواطنون إلى القيام بأعمال عنف معادية للنظام القائم كالمظاهرات والاحتجاجات وفي المقابل يتزايد لجوء النظام إلى العنف ليضمن بقائه وهو ما قد يشكل تهديدا لاستقرار الاجتماعي ومن ثم ستكون الانتخابات المقبلة بمثابة مؤشر للأحزاب الحاكمة لمعرفة مدى قبول أو رضا الراي العام عن الحكومة
- وختاما لن تساهم الاستحقاقات الانتخابية المقبلة في إنهاء حالة عدم الاستقرار السياسي الذي تمر به العراق حيث ما زال البلاد يعاني من تفشى الفساد والنزاعات العرقية والقومية التي أدت على تآكل شرعية النظام علاوة على ذلك لا يوجد لدى الأغلبية من الشعب العراقي قناعة بالأنظمة التي تأسست بعد عام 2003 وضعف الأمل لديهم في حدوث تغيير سياسي
- وبمجرد انتهاء انتخابات مجالس المحافظات ويكشف العراقيين عن ممثلهم المحليين الجدد فمن المحتمل أن تُستأنف الاحتجاجات المعارضة للنظام من جانبها ما زال أمام القوى المدنية والمعارضة المشاركة في الانتخابات أسبوع آخر لإقناع الناخبين بقدرتها على إصلاح النظام السياسي وكسب الأصوات ولكن بعيدا عن الاستحقاقات الانتخابية يجب أن تعمل القوى المدنية والمعارضة على تطوير برنامج سياسي واضح وناضح يستند إلى الخبرة السياسية والمهنية للمرشحين وأن توفير حلول قابلة للتنفيذ عوضاً عن الوعود الفارغة ويجب أن يكون الهدف الرئيسي لتلك القوى هو إحداث تغيير ديمقراطي حقيقي في العراق وإنهاء حكم القوة والمال ومن ناحية أخرى فإن استمرار الوضع الراهن سيعني أن إيمان المواطن العراقي بالتغيير من خلال الانتخابات أو الحركات السياسية الجديدة سوف يتآكل أكثر.



//

◆
Assaf Orion ,
Hanin Ghaddar ,
Matthew Levitt ,
Robert Satloff

([policy-analysis/hamas-israel-war-end-beginning-or-beginning-end](#))



تحليل موجز

[السعودية تشير إلى تأخير بعض خطط "رؤية المملكة 2030"](#)

14 كانون الأول/ديسمبر 2023

◆
سايمون هندرسون

([ar/policy-analysis/alswdyt-tshyr-aly-takhyr-bd-khht-rwyt-almmlkt-2030/](#))



مقالات وشهادة

[هل قام الإسرائيليون البغيضون فعلاً بفصل الأمهات الفلسطينيات عن أطفالهن](#)

ديسمبر

◆
روبرت ساتلوف

([ar/policy-analysis/hl-qam-alaraylywn-albghydwn-flaan-bfsl-alamhat-alflstynyat-n-atfalhn/](#))

TOPICS

[الديمقراطية والإصلاح](#) ([ar/policy-analysis/aldymqratyt-walasliah/](#))

[السياسة العربية والإسلامية](#) ([ar/policy-analysis/alsyast-alrbyt-walaslamiyt/](#))

المناطق والبلدان

[العراق](#) ([ar/policy-analysis/alraq/](#))